

العلاقات التركية اليمنية: الروابط التاريخية، الواقع الحالي، الآفاق المستقبلية

مراد سحلول



استطاعت الحكومة التركية الى جانب علاقاتها الرسمية مع الحكومة اليمنية التواصل المباشر مع قيادات النخب الاجتماعية المختلفة بطريقة مباشرة. وهو ما عزز حضور تركيا في اليمن على المستوى الدبلوماسي الرسمي والمستوى الدبلوماسي الشعبي



تمتد العلاقات التاريخية بين اليمن وتركيا إلى قرون عدة، فمنذ العام 1538 والذي شهد أول دخول للعثمانيين الى اليمن وحتى خروجهم في العام 1918 وأفول شمس الدولة العثمانية من الشرق مع بداية الحرب العالمية الأولى، تعززت العلاقات بين الطرفين. تواجد العثمانيين في اليمن في فترتين زمنييتين منفصلتين، وجودهم الأول بدأ في العام 1538 وحتى العام 1635، بينما كان الثاني ما بين 1872 حتى العام 1918. خضعت اليمن في تلك الفترات الزمنية للحكم العثماني



في العلاقات بين تركيا والدول العربية عامة، وبينها وبين الدولة اليمنية التي كانت تسمى في ذلك الوقت المملكة المتوكلية اليمنية، إلا أن كلا الدولتين حافظتا على الحد الأدنى من التواصل بين الطرفين. ففي العام 1926 عينت الحكومة اليمنية مندوباً لها في أنقرة، وفي خطوة مماثلة عينت الحكومة التركية في العام 1928 ممثلاً سياسياً لها في اليمن. ظلت العلاقات بين البلدين غير فعالة منذ انسحاب العثمانيين حتى بداية ثمانينات القرن الماضي، تحديداً حتى بداية عهد رئيس الوزراء التركي توركوت أوزال، ولم يحصل بين البلدين أي تواصل أو تعاون يذكر، باستثناء قيام الحكومة التركية بالاعتراف بالجمهورية اليمنية في العام 1970، التي أسست بعد ثورة 26 سبتمبر/ أيلول 1962 التي أطاحت بالمملكة المتوكلية.

في عهد رئيس الوزراء التركي أوزال بدأت المياه الراكدة في العلاقات بين البلدين تنشط من جديد وبشكل تدريجي. فقد كانت اتفاقية مشروع إعادة بناء سد مأرب بتنفيذ تركي وتمويل اماراتي أول مبادرة فتحت المجال لتطوير العلاقات بين البلدين، لتدخل العلاقات بين البلدين بعدها في عصر جديد استمر الى يومنا. فقد جرت الزيارات المتبادلة بين البلدين على أعلى المستويات، وعلى رأسها زيارة أوزال إلى صنعاء في 20 أكتوبر/ تشرين الأول 1986، التي تم خلالها الاتفاق على انشاء لجنة تعاون اقتصادي بين البلدين، بالإضافة إلى تأسيس أول سفارة تركية في صنعاء في العام 1988. لتستمر الزيارات

اليمن بعد الانسحاب الأخير للدولة العثمانية من اليمن، إلا أن الأثر الذي تركه العثمانيين في اليمن من إرث ثقافي واجتماعي مازال تأثيره في المجتمع اليمني باقي حتى اليوم. بعد تأسيس الجمهورية التركية في العام 1923، حصلت حالة من الركود

المباشر، وكانت تسمى ولاية اليمن. ورغم التعقيدات الأمنية التي واجهها العثمانيين أثناء وجودهم في اليمن من خلال مواجهة التمرد العشائري ضدهم، وأيضاً من خلال الصراع مع الأسر التي كانت تطمح للوصول الى الحكم وإجلاء العثمانيين من اليمن، كأسرة "آل حميد الدين" التي حكمت



دعمت تركيا مساعي الشعب اليمني الرامية لإحداث تحول ديمقراطي حقيقي، وبعد اسقاط نظام صالح تطورت العلاقات بين تركيا والحكومة اليمنية الجديدة بشكل ملحوظ وفعال. وفي هذه المرحلة بالتحديد نستطيع أن نقول أن العلاقات التركية اليمنية تحولت من العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين البلدين متمثلة بالحكومات لكل بلد، حتى وصلت إلى الشارع والمجتمع. فموقف الحكومة التركية الداعم لتحركات الشعوب في بلدان الربيع العربي، خاصة في اليمن، قد أثر في الذاكرة السياسية للشعب اليمني وخلق نوع من الارتياح للسياسات التركية تجاه المنطقة، نظراً لمواقف الأخيرة الداعمة لتطلعات هذه الشعوب. كل ذلك ساعد الجانب التركي في لعب دور أكبر من الدور السابق، فقد استطاعت الحكومة التركية إلى جانب علاقاتها الرسمية مع الحكومة اليمنية التواصل المباشر مع قيادات النخب الاجتماعية المختلفة بطريقة مباشرة. وهو ما عزز حضور تركيا في اليمن على المستوى الدبلوماسي الرسمي والمستوى الدبلوماسي الشعبي، وذلك لأول مرة منذ ما يقرب من قطيعة دامت لقرن من الزمن.

كانت المرحلة الانتقالية في اليمن بعد سقوط نظام صالح بالنسبة لتركيا أهم مرحلة استطاعت تركيا من خلالها أن تحقق تقارب ملموس ومباشر مع المجتمع والدولة في اليمن. إذ كان من المأمول أن تحقق العلاقات الثنائية بين البلدين نمواً وتطوراً أكثر، لولا انقلاب "جماعة



فبراير/شباط 2008 العاصمة التركية أنقرة.

وقد شهدت هذه المرحلة تطوراً ملحوظاً في تنامي التبادل التجاري، خاصة من تركيا وإلى اليمن، حيث انتشرت المنتجات التركية بكافة أشكالها في السوق اليمنية. وتم التعاون بين البلدين في مجالات أخرى مثل التعاون الثقافي والتعليمي والسياحي والعسكري والأمني، فقد بدأت تركيا تستقبل الوفود الطلابية والسياحية القادمة من اليمن. كما تم التعاون ودعم القطاع البحثي المتعلق بتاريخ البلدين من خلال إتاحة الفرصة للباحثين للاطلاع على الأرشيف التاريخي في كلا البلدين وترجمة العديد من المخطوطات والكتب المتعلقة بالإرث العثماني في اليمن.

بعد ثورة 11 فبراير/ شباط 2011 في اليمن والتي كانت امتداداً لثورات "الربيع العربي"، حصلت تحولات كبيرة في العلاقات اليمنية التركية. فقد كان الموقف التركي من الثورة اليمنية المنحاز للثوار ضد نظام علي عبدالله صالح واضحاً وصريحاً. حيث

الثنائية بعدها حتى نهايات التسعينيات وبداية الألفية الجديدة. حيث تم إبرام العديد من اتفاقيات التعاون بين مختلف المؤسسات الرسمية التابعة للحكومتين، والتي شملت مجالات متعددة مثل الصحة والتعليم والتجارة والاقتصاد وغيرها.

مع استلام حزب العدالة والتنمية التركي الحكم في 2002 دخلت العلاقات بين اليمن وتركيا مرحلة جديدة، أكثر حيوية وفاعلية عن المراحل السابقة للعلاقة بين البلدين. خاصة بعد أول زيارة لوزير الخارجية التركي في ذلك الوقت "عبدالله غول" إلى اليمن في العام 2005، والتي تبعها زيارة مماثلة لوزير الخارجية اليمني عبدالقادر باجمال إلى تركيا، وفي العام نفسه زار رئيس الوزراء التركي (آنذاك) رجب طيب أردوغان العاصمة اليمنية صنعاء، والتقى بالرئيس السابق علي عبدالله صالح، ووقعت في ذلك الوقت العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين الطرفين، تضمنت التعاون بين الطرفين في المجال لاقصادي والتجاري والثقافي والعسكري. في المقابل زار الرئيس اليمني صالح في



المستوى التجاري والاقتصادي، أما العلاقات على المستوى الدبلوماسي والأمني فمازالت في حالة ركود.

انعدام وجود أفق لحل الأزمة اليمنية وإطالة أمد الحرب في اليمن خلق نوع من العزلة وعدم الاتصال بين الحكومة اليمنية والمجتمع اليمني من جهة، ومن جهة أخرى بين الحكومة اليمنية والدول الصديقة في الإقليم والعالم. وبالنظر إلى التأثير الخارجي على القرار اليمني، خاصة من الدول الفاعلة في المشهد السياسي والأمني اليمني، فإن تعزيز العلاقات اليمنية التركية على المدى القصير والمتوسط يعتمد بشكل كبير على تحسن العلاقات بين تركيا وهذه الدول. وهذا بدوره يشكل مؤشر سلبي لمستقبل العلاقات اليمنية التركية. ■

مراد سحلول: باحث من اليمن، يدرس الدكتوراه ضمن برنامج الشرق الأوسط بجامعة انقرة للعلوم الاجتماعية بتركيا.

العلاقات مع تركيا. وبالرغم من انشغال الحكومة اليمنية بإدارة الحرب مع المليشيات الانقلابية فإن العلاقات بين البلدين بقيت متماسكة ومحافضة على تطورها حتى ولو بصورة بطيئة نوعاً، على الأقل على المستوى الرسمي. أما العلاقات على مستوى المجتمع، فقد شهدت تطوراً ملحوظاً خاصة فيما يتعلق بتقديم المساعدات الطبية والإنسانية من قبل الحكومة التركية للشعب اليمني في الداخل. كما استمر التعاون الثنائي بين البلدين على مستوى الثقافي والتعليمي والتجاري، فقد تصدر المستثمر اليمني في تركيا مرتبة متقدمة في قائمة الاستثمارات الأجنبية في تركيا. بالإضافة الى توجه الآلاف من الطلاب والباحثين الى تركيا بغرض التعليم. لذلك فإننا نجد نشاطاً ملحوظاً في العلاقات بين البلدين على المستوى الاجتماعي والثقافي، نوعاً ما على

الحوثي" المدعومة من إيران بالتعاون مع الرئيس السابق صالح في 21 سبتمبر/ أيلول 2014، والذي قاد اليمن الى حرب داخلية مازلت مستمرة حتى اليوم. استمرت تركيا في دعم موقف الحكومة اليمنية وتزكية كل قراراتها فيما يختص بالحرب ضد الانقلابيين. فقد أصدرت الحكومة التركية بيانات بهذا الخصوص، كدعمها لمخرجات الحوار الوطني الشامل والذي تمخض عنه دستور ونظام سياسي جديد، كما صرحت الحكومة التركية ببيان دعمت فيه رؤية الحكومة اليمنية لحل الأزمة المتمثل في المرجعيات الثلاث، المتمثلة بتنفيذ المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني والقرار الأممي 2216.

عطلت الحرب في اليمن كل القطاعات الحكومية تقريباً، وهو ما سبب بدوره تعطيل للمؤسسة الدبلوماسية اليمنية، والتي انعكست بدورها على